

هيئات ووزارات تونسية تفتح مجدا ملف تمويل الأحزاب

عليها من وزارة حقوق الإنسان، تفيد بان "إمضاء راشد الغنوشي كرئيس للبرلمان مخالف للموجود بوثيقة تكوين الحزب". وقالت إن التصريح بالتكوينين "مدلس"، محتجة بان "إمضاء راشد الغنوشي (زعيم النهضة) كان بتاريخ 28 يناير 2011، في حين أنه عاد إلى تونس يوم 30 من الشهر ذاته من منفاه". ويرى مراقبون أن اليات الرقابة على الأحزاب السياسية تبقى محدودة ولا تستطيع رصد كل الإخلالات والتجاوزات داخلها وخارجها حيث تتهم العديد من الأحزاب على غرار النهضة بتلقي "أموال مشبوهة" من حلفائها في الخارج كقطر وتركيا.

وأعتبر المحلل السياسي باسل الترجمان "أن القرار جاء متأخرا جدا بالنظر إلى المال السياسي الفاسد الذي تدفق في الحملات الانتخابية لسنوات 2011 و2014 وبدرجة أقل 2019، وحجم التجاوزات المسجل من شراء نهم الناخبين والدعاية الحزبية".



فاروق بوعسكر
محكمة المحاسبات
ستنشر تقريرها وستذكر
الأحزاب بالأرقام والأسماء

وقال باسل الترجمان في تصريح لـ "العرب"، "إن تطبيق القانون في مستوى المراقبة ضعيف، باعتبار وجود 226 حزبا سياسيا لا يعرف التونسيون أكثر من 10 أسماء منها" متسائلا "هل هناك من هو فوق القانون؟".

ودعا المحلل السياسي إلى ضرورة إعادة هيكلة الأحزاب طبقا لأسس قانونية، مطالبا بتطبيق القانون على كل طرف يقوم بالتجاوزات والإخلالات، فضلا عن "إلزامية تأسيس قضاء مستقل حتى لا نسقط في دائرة التخوين والتشاذبات التي لا تخدم التجربة الديمقراطية".

وحول التراخي في محاسبة ظاهرة الانفلات في ما يتعلق بتمويل الأحزاب المشهده السياسي إلى ما يشبه ساحة خالية من الرقابة في وقت تتعالى فيه الأصوات داخل البرلمان التونسي الداعية إلى صد تغلغل النفوذ الأجنبي الذي امتد إليه عن طريق حركة النهضة الإسلامية والتي تنهت بتلقي تمويلات من المور التركي القطري كسفت عنها زيارات متتالية لقياداتها لهذه الدول ولقاء زعمائها.

وتصاعدت في الأونة الأخيرة وتيرة الانتقادات لحركة النهضة. وأطلق العريضة العديد من النشطاء السياسيين والشخصيات الأكاديمية التونسية وذلك من أجل التثني من مصادر تمويل راشد الغنوشي ومصادر ثراء حزبه السياسي.

وكان رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد شوقي الطيب أكد سابقا أن تمويل بعض الأحزاب غير قانوني، وأن العديد منها لا تتوخى الشفافية في التصريح بتمويلاتها، خاصة خلال الفترة الانتخابية. كما نبه إلى وجود تمويل خارجي.

وقال "تشهد بلادنا حربا إقليمية بالوكالة، على الساحة السياسية".

وليزم مشروع القانون الأحزاب بنشر معاملاتهما المالية على قاعدة بيانات رقمية لهيئة المحاسبات "في أجال لا تتجاوز تاريخ 30 يونيو من كل سنة". كما يقر عقوبات تصل إلى حد حل الحزب.



التعددية بمثابة الشجرة التي تخفي غابة التمويلات

العاهل المغربي يحاصر شبهة فساد في قطاع المحروقات

الملك محمد السادس يعمل لضمان تطبيق القانون في مجال المحروقات



مكافحة الفساد أولوية

مشروطة باحترام اختصاصات المجالس ويتبدد ملفاتها بتجرد واستقلالية وروح وطنية.

وبدأ مجلس المنافسة تحقيقا أواخر العام الماضي حول ممارسات تخرق قواعد المنافسة من أبرزها المبيعات الشهيرة المحققة من طرف الشركات المنافسة وتوزيعها حسب المنتجات من أجل استخدامها في أغراض تجارية، مما أتاح وضع نظام مراقبة متبادل بين الفاعلين المعنيين، حيث يعرف كل منهم ويشكل منظم ووثيق المبيعات التي حققها باقي المنافسين، وهو ما مكثها من رصد كل محاولة للانحراف عن الطابع شبه الاحتكاري في السوق.

ولاحظ المجلس أيضا قيام بعض الفاعلين بنشر بيانات صحافية تفيد بشكل علني تخفيض الأسعار على مستوى محطات التوزيع، وهي البيانات التي لم تكن في الواقع موجهة للرأي العام والمستهلكين، بل كانت عبارة عن "كود سري" ترسله الشركة المعنية لباقي المنافسين من أجل توجيه السوق، حيث خلص المجلس إلى أن هدف هذه البيانات كان تحديدا غير مباشر لاسعار البيع، وهو ما اعتبره المجلس من بين الممارسات المنافية للمنافسة.

ويقول خبراء في الاقتصاد السياسي إن تشكيل لجنة خاصة للتحري والتحقق كان ضروريا لتوضيح وضعية هذا القطاع الذي يتهرب من سلطة الدستور والقانون والمؤسسة الدستورية المنوط بها السهر والإشراف على تطبيق القانون في مجال استيراد وتوزيع المحروقات.

المؤسسات عن دورها المنوط بها خاصة عندما يتعلق بمؤسسة كمجلس المنافسة وملف المحروقات".

بناء على ذلك، ونظرا لأهمية هذا الملف دستوريا وسياسيا قرّر العاهل المغربي أن تتكون اللجنة من لبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، وحكيم بنشماس، رئيس مجلس المستشارين، واسعيد إهراي، رئيس المحكمة الدستورية، وإدريس جطو، رئيس المجلس الأعلى للحسابات، وعبدلطيف الجواهري، والي بنك المغرب، ومحمد بشير الراشدي، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، فيما سيخضع ملف المحروقات، لذلك كان اللجوء إلى العاهل في هذا الملف حاسما خصوصا مع تضارب التقارير المرفوعة إليه وإلى مؤسسات الدولة وضمانة قوية لإخراج تقرير اللجنة بخلاصات تخدم الاقتصاد الوطني والمواطن المغربي".

وأكد نواف البعمري أن "اللجوء إلى المؤسسة العاهلية في موضوع المحروقات فرضه تداخل لوبيات مالية قوية بلوبيات سياسية واقتصادية أنت إلى تفجير ملف المحروقات، لذلك كان اللجوء إلى العاهل في هذا الملف حاسما خصوصا مع تضارب التقارير المرفوعة إليه وإلى مؤسسات الدولة وضمانة قوية لإخراج تقرير اللجنة بخلاصات تخدم الاقتصاد الوطني والمواطن المغربي".

ورصد أعضاء مجلس المنافسة حسب البلاغ العاهلي، ما أسموه بغموض الإجراءات الخاص بالتحقيق، والذي يميز بتناسم انتقائي للوثائق، وعدم تلبية مطالب الأعضاء الرامية إلى إجراء بحث متوازن للمعطيات المقدمة من طرف الشركات، إضافة إلى ما اعتبره سلوك الرئيس الذي يوحى بأنه يتصرف بناء على تعليمات أو وفق أجندة شخصية.

وتعليقا على هذه الفقرة يقول نواف البعمري إنها "تؤكد على أن استقلالية مجالس هيأت الحكامة قرار دستوري لا يمكن الخروج عنه، كما أنه تأكيد على رفض أي محاولات لتحويل عمل تلك

دخل العاهل المغربي الملك محمد السادس على خط الجدل الدائر حول مخرجات عمل لجنة تم إنشاؤها العام الماضي بهدف كشف حقيقة وجود تواطؤ بين موزعي النفط وتجمع النفطيين حيث أعلن العاهل المغربي عن بعث لجنة دستورية جديدة للتحقيق في الغرض بغية مكافحة الفساد أولا ومنع أي إساءة لصورة المغرب لدى المستثمرين الأجانب ثانيا.

محمد ماموني العلوي

الرباط - عين العاهل المغربي محمد السادس لجنة دستورية تضم موظفين سامين للنظر في احتمال وجود تواطؤ بين موزعي المحروقات وتجمع النفطيين لاسيما في ما يتعلق بالأسعار المطلوبة. وأشار بلاغ الديوان العاهلي الثلاثاء إلى أن العاهل المغربي تلقى ورقة صادرة عن العديد من أعضاء مجلس المنافسة (مؤسسة دستورية) يبرزون من خلالها أن إدارة هذا الملف اتسمت بتجاوزات من طرف الرئيس مسّت جودة ما طاول نزاهة القرار الذي اتخذ.

وسجل أعضاء مجلس المنافسة تطلعاتهم متمثلة في الضر الذي لحق بالتحقيق المتعلق بالضريبة ومصداقية المجلس، واللجوء الإجباري إلى التصويت قبل إغلاق باب المناقشة، والتفسير المبثوث وانتهاك المادة 39 من القانون المتعلقة بجرية الأسعار والمنافسة.



نوفل البعمري
اللجوء إلى الملك بشأن
المحروقات فرضه
تداخل اللوبيات

وأكد المحامي والمحلل السياسي نوفل البعمري في تصريح لـ "العرب" أننا عمليا أمام تفعيل المادة 42 من الدستور التي تنص بشكل صريح على الوظيفة التحكيمية للملك، فيما يرتبط بسير مؤسسة من المؤسسات الدستورية مصفحة ضمن هيئات الحكامة خاصة وأن الأمر يتعلق هنا بتضارب التقارير المرفوعة إلى العاهل الذي توصل بتقرير من طرف رئيس مجلس المنافسة وتقرير مواز لأعضاء المجلس.

ويشير المحلل إلى أن "البلاغ يظهر حرص المؤسسة العاهلية على إغلاء لغة القانون وترسيخ وضعية المؤسسات الدستورية للتعامل مع قضايا الفساد والتعاطي مع كل ما ينتج عنها من تدخل وتشابك وتهديد للاستقرار

صيف جزائري ساخن على وقع جائحة كورونا واستمرار الاحتقان السياسي

صابر بليدي

الجزائر - يقضي الجزائريون صيفا ساخنا امتزجت فيه إفراتات جائحة كورونا بموجة حرارة شديدة غدتها حرائق كثيرة، وينقص كبير في السيولة المالية عبر مراكز ومكاتب البريد، فضلا عن موجة أخرى من الهجرة السرية بعد وصول الخانات من الجزائريين إلى سواحل إسبانيا في ظرف وجيز، وذلك عشية عيد أضحى ما أثار الكثير من اللغط بسبب الظروف الاجتماعية والصحية التي تسود البلاد.

وتعيش الجزائر على صفيح ساخن دفعت إليه تجليات الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، في صيف استثنائي، اجتمعت فيه كل أوجه المعاناة الاجتماعية والصحية والاقتصادية، مما يزيد من عمق الأزمة التي تتخبط فيها منذ أكثر من عام، ولذلك سيقتضي الجزائريون بداية من الجمعة عيد أضحى استثنائيا بدوره وغير مسبوقة.

ومع توسع دائرة الإصابات بوباء كورونا إلى عتبة الـ 700 حالة يوميا، واستمرار إجراءات الحظر الحكومية المطبقة في البلاد منذ نحو خمسة أشهر، تعمقت المعاناة مع صور نقص السيولة المالية في مراكز البريد، ولم يتمكن الكثير من الجزائريين من سحب وواتنهم لقضاء حاجيات العيد.

وعجت منصات التواصل الاجتماعي بصور وتسجيلات قرى وبلدات بأكملها هدتها السنة النيران في منطقة القبائل مما اضطر سكانها إلى الفرار، وبالمنات من الجزائريين وصلوا سواحل إسبانيا في ظرف قياسي، مما أعاد الحديث عن نظرية المؤامرة لدى دوائر مؤيدة للسلطة، وعمما سمي بـ"مافيا الفحم"، وشبكات الإيجار بالبشر الحريصة على عرقلة عمل السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون. وكانت وسائل إعلام إسبانية قد تحدثت عن وصول أكثر من 400 مهاجر سري من الجزائر على متن أكثر من 30 قاربا في ظرف 24 ساعة، وعن ألف مهاجر من جنسيات مختلفة في ظرف ثلاثة أيام، وهو ما أعاد طرح مسألة الخيبة الشديدة التي منى بها الشارع الجزائري بعد الالتفاف على مشروع التغيير في البلاد.

وفيما تضاربت الروايات بشأن ما وصف بـ"النزوح الجماعي"، بسبب تشكيل دوائر مؤيدة للسلطة وربطها بالمؤامرة التي تستهدف تفخيخ مسار السلطة الجديدة بالغام اجتماعية واقتصادية في صورة الهجرة السرية ونقص السيولة المالية، أظهرت صور وتسجيلات على شبكات التواصل الاجتماعي، لمجموعات وأفراد من شباب جزائري اختار "الحركة" إلى الضفة الأخرى من المتوسط وفيهم أطفال صغار ومسنون، وحتى موظفون ومن بينهم طبيب من مدينة الشلف بحسب بعض الروايات.

ومع تعاضد ألم الخانات من العائلات الجزائرية على فلذات أكبادها التي غادرت عشية عيد الأضحى، أعاد الحديث بقوة عن عمق الأزمة التي تتخبط فيها البلاد التي بات ابتاؤها يفرون منها إلى وجهات أخرى، بعدما فقدوا الأمل في التغيير وفي حياة كريمة.

ووسط انتقادات لأداء السلطة الصحية في ظل الجائحة وفشل الحكومة في التحكم في تمدد العدوى، يستمر تبادل الاتهامات بين شارع لا يثق في

وأرقام السلط المذكورة ولا يلتزم بالتدابير الوقائية، وبين حكومة اتعجها ما تصفه بـ"قلة الوعي لدى المواطنين".

وجرى إصدار قوانين صارمة تجاه المعتدين على الكوادر الطبية، مما دفع البعض إلى التعليق بالتساؤل "من يحيى المواطن من إهمال الكوادر الطبية".

وفيما تحدث سابقا الرئيس عبدالمجيد تبون، عن "امتلاك بلاده لأحسن منظومة صحية في القارة وفي المنطقة"، تعالت الانتقادات لهذه المنظومة حتى من طرف مؤيدين له، بسبب الإخفاقات المسجلة في النسيج الاستشفائي، لاسيما بعد توسع العدوى خلال الأسابيع الأخيرة دون تقديم مبررات مقنعة لذلك.

واستعدت الوضعية المالية المستجدة في البلاد، إلى عقد اجتماع مجلس وزاري بقيادة عبدالعزيز جراد، لدراسة النقص الفادح في السيولة المالية بمراكز البريد، مما أعاد زحمة كبيرة تفتح المجال أمام توسع عدوى كورونا وسط المواطنين، إلا أن اللافت أن البيان المعلن عنه لم يقدم مبررات أو حلولاً ناجعة، وسيضطر هؤلاء إلى قضاء عيد استثنائي في حياة أسرهم.